

١ - استقالة وايزمن اسبابها وتبعاتها

حيروت، والذي اتسم بمنافسة شديدة بينهما حول قيادة الحكم، لم يسبق لها مثيل في تاريخ الصراع على الحكم في إسرائيل، من ناحية تبادل التهم والتشنيعات الشخصية، هو اقرب ما يكون الى واقع تفجر الخلاف بين ركني حزب العمل، عشية الانتخابات السابقة، الذي كان من بين الاسباب التي ساعدت على خسارته المعركة الانتخابية.

قبل استعراض مراحل الاستقالة وتبعاتها على الخريطة، يجدر تسجيل ملاحظتين:

١ - غياب التحديد الواضح لنقاط الخلاف حول الموضوعات السياسية الاساسية، على الرغم من كثرة الحديث عنها، لدرجة بلغت حد الاسفاف. ومرد ذلك الى التقارب في وجهات نظر الطرفين حول الموضوعات الاساسية، خصوصاً تلك المتعلقة بالصراع العربي - الصهيوني، الامر الذي يجعل الخلاف يتمحور حول معالجة هذه القضايا وادارة المباحثات حولها، دون تحديد جوهر الخلاف من القضية مثار البحث، ويتم عدم التحديد هذا بحرص شديد، وهذا ما يبدو جلياً واضحاً في استقالة وايزمن.

٢ - ان اضعاف صفة الاعتدال او « الحمائية » على وايزمن مسألة نسبية تتعلق بموضوع واحد فقط هو: رعاية وتطوير العلاقة مع مصر، والاستمرار في التفاوض معها حول تطبيق معاهدة كامب ديفيد. أما بالنسبة لسياسته تجاه المناطق المحتلة فلا يختلف في « صقريته » عن مجموع صفور الليكود، فقد كان هو المسؤول الاول عن انتهاج سياسة « اليد القوية » ضد سكان المناطق المحتلة، والمتمثلة في هدم البيوت ونفي العائلات من مخيماتها الى مخيمات اخرى

شهدت حكومة بيغن منذ تشكيلها هزات عدة نجم عنها انسحاب عدد من اعضائها. وكانت كتلة الحركة الديمقراطية للتغيير اول من دشن عملية الانسحاب حين انقسمت على نفسها وانسحب فريق « شينوي » برئاسة روبنشتاين من الحكومة. وفي ايلول ١٩٧٨ استقال منير عميت (الحركة الديمقراطية) من وزارة المواصلات. وتبعه بعد مدة بسيطة يغنال هوروفيتس (لعام) فاستقال من وزارة التجارة والصناعة احتجاجاً على اتفاقية كامب ديفيد، وتلاه في كانون الثاني ١٩٧٩ موشي دايان الذي استقال من وزارة الخارجية.

حدثت هذه الاستقالات في صفوف بعض الاجنحة المتحالفة مع الليكود، ولم يتأت عنها سوى احداث خضات للحكومة الائتلافية، وانعكست خطورتها الاساسية في تمزق وتشردم الاحزاب التي ينتمي اليها المستقيلون، فقد انقسمت الحركة الديمقراطية للتغيير على نفسها، وحدث نفس الشيء بالنسبة لكتلة لعام. وعلى الرغم من « الخدوش » البسيطة التي الحقها هذه الاستقالات بالحكومة الائتلافية، فانها حملت بين طياتها عوامل ضعف لبعض الكتل المشاركة في الائتلاف مما عزز من هيمنة الليكود في قيادة الحكومة، الى ان جاءت استقالة عيزر وايزمن من وزارة الدفاع، ومن وسط الليكود ومن حركة حيروت بالذات الامر الذي حمل معه الى جانب الضرية المؤلة لحكومة الائتلاف احتمال خطر انشقاق داخل الحزب الحاكم، في وقت هو احوج ما يكون فيه الى تجميع قواه لمواجهة التجمع العمالي في المعركة الانتخابية، في العام القادم. ومع ان هذا الخطر ما زال عائماً؛ فإن واقع تفجر الخلاف بين الشخصين المركزيين لحركة